

قالوه في نظر الشك والعيد خلافا لمن قال بوجوب  
 تعاطي المفطر ولو صام عشرا في يوم متوالية بنسبة  
 المتع حصل الثلاثة الاول ولغي الباقي الا ان كان  
 جاهلا فتتفع الباقية فعلا كمتاحرم بالصلاة قبل  
 وقتها جهلا **ويستحب التسابع في صوم الثلاثة في**  
**الحج** ان احرم قبل السادس والاربعين **وكذا في صوم**  
**السبعة** بوطنه لانه انسب بلفظة كل منهما **ولا يجب**  
**لحصول ذلك** بذلك ولو مفرقا **واذا لم يجد الهدي**  
**فلس في صوم الثلاثة او السبعة** بمكة وقد توطنها  
 لقوله **لم يجد الهدي** اذ لا عدة بوجوده فيغير  
 محله وهو الحرم **لم يلزمه الهدي** لتسببه بالبدل  
**بل يستحب في الصوم** كما كان قبل وجده انه **لكن يستحب**  
**له الرجوع للهدي** قال الشارح وقد لا يتصور  
 صوم الثلاثة في الحج كما في دم مبيت مزدلفة ومني  
 والرمي وطواف الوداع قال البارز في صحيح صوم  
 الثلاثة بعد ايام التشرية في الرمي والتمسك  
 لانه وقت الامكان بعد الوجوب ومن علمه بعد  
 وجوب الصوم الثلاثة في طواف الوداع سواء اتركه  
 عقب نسكه ام عقب وصوله لمحل يتقرر عليه فيه  
 ايجاب الدم لانه في وقت الامكان بعد الوجوب وان  
 هذا وقت ادايته وبه افي التبعين فقال صومها  
 في طواف الوداع يكون بعد وصول ذلك المحل فان  
 صامها كذلك فاداءه والا فعصا قال وكذلك كل ما لا يمكن

وقال ابو حنيفة يلزم  
 اهركه

ليس في محله وكذا ما نظر به بل اذا فاته لعذر لزمه  
 التفرقة ايضا كما هو ظاهر من كلامهم ويدل له قول  
 الاذرع انما وجب التفرقة هنا دون الصلوات لانها  
 تعلقت بالوقت وقد فاته وهذا تعلقت بالفضل  
 وهو الحج انتهى وغاية افتراق المفطر وغيره عدم  
 الاثم وان اشتركا هنا دون الصلوات تعلقت بالوقت  
 في ان كلا منهما قضا كما اقتضاه اطلاق قوله  
 يخرج الا اذا بفرقة الشمس يوم عرفته وعلم منه  
 ان اطلاق التبعين ان المكى يفرق بين صوميه يوم  
 ليس كذلك لان نقله لا يحكم المأكلت من التفصيل  
 من انه ان وجب قبل الحج فباربعة والا في يوم  
 وخرج بقوله لئلا اصالة ما قد يتحقق من محله المكى  
 من عمرته التي تترك الاجرام بها من ميعانها  
 وفرغته من صوم الثلاثة في ناسع الحج فهذا وان  
 لزمه التفرقة بالايام الاربعة لانها غير متعاقبة بل  
 لعروضها في غير وقتها فلم يفتقر في جنس المتع  
 المكى بل الكعبة في تفرقة بيوم لانه اقل ما يمكن واجبا  
 لم يجز الموكلة لان التفرقة في المعيس عليه مقصود  
 فلم يجز العادة في المعيس وحين صام الثلاثة  
 مسافرا اعتبره ووجب اعتبار حصته المدة التي  
 يجب التفرقة بها بين صومه المذكور وبين السنة  
 وليس المراد من قول الحكم بمفطر اربعة ايام الى اخر  
 تعاطي مفطر بل عدم صومه بنسبة نحو المتع كما  
 قالوه

الغارة